رئيس المحكمة الاتحادية يبحث مع رومانوسكي انتخابات برلمان إقليم كردستان

ناقش رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد الينا رومانوسكي،اليوم الاثنين، انتخابات برلمان إقليم كردستان.

وقال بيان للمحكمة الاتحادية تلقته وكالة "المطلع"،إن: " رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود استقبل سفيرة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد الينا رومانوسكي في مقر المحكمة الاتحادية العليا في بغداد".

وأضاف البيان، أن: "رئيس المحكمة الاتحادية العليا رحب بسفيرة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد والوفد المرافق لها وجرى خلال اللقاء التأكيد على حرص المحكمة الاتحادية العليا في إنشاء علاقات ثنائية مع المحاكم الدستورية الدولية لتبادل الخبرات القانونية في مجال القضاء الدستوري لتطويره والاستفادة من تجارب المحاكم الدستورية المتراكمة وبما يساهم في البناء الديمقراطي الصحيح والحفاظ على الحقوق والحريات العامة والخاصة وجرى خلال اللقاء استعراض سير العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والدعم المقدم لتعزيز العلاقات وتقديم التعاون بمختلف المجالات والتشديد على

أهمية تدعيمها من أجل عراق آمن ومزدهر وبناء المؤسسات الدستورية بشكل صحيح والحفاظ على الدستور العراقي وترسيخ المبادئ التي يمكن من خلالها بناء نظام ديمقراطي نيابي برلماني وان الدستور هو الضامن لوحدة العراق والتأكيد على التطبيق الصحيح للدستور فيما يخص الصلاحيات المالية والإدارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم وفقاً لما جاء في المادة (122 / ثانياً) من الدستور وماجاء في المادة (121 / اولاً) التي منحت سلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام الدستور استناداً لما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية".

وأشار البيان إلى، أنه "تم مناقشة موضوع انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق وضرورة إيجاد كافة الحلول اللازمة لا جرائها بما يؤدي الى إجراء انتخابات عادلة وضمان المشاركة الفعالة فيها من قبل الجميع".

وتابع البيان، أن: "السفيرة الأمريكية أوضحت بأن بلادها تسعى الى بناء علاقات قوية مع الجانب العراقي على مختلف الأصعدة لاسيما في مجال القضاء الدستوري، مشيدة باستقلال القضاء العراقي ودور المحكمة الاتحادية العليا في ترسيخ المبادئ الدستورية والديمقراطية بما يضمن بناء نظام برلماني يقوم على سيادة القانون".